



# لقاء العدد

الشيخ/ إبراهيم بن يوسف الفقيه\*

أجرى الحوار: حمد بن عبدالله ابن خنين

---

\* القاضي برئاسة محاكم منطقة عسير سابقاً.

أنا ممن عايش القضاء في المملكة أكثر من ٣٣ سنة ، وقد شاهدت مراحل القضاء الشرعي وهي تسير عاماً بعد عام إلى الأمام بخطى حثيثة إلى ما تطمئن إليه النفس ، هذا مقالته ضيفنا في هذا العدد.. فإلى هذا الحوار الماتع مع فضيلة الشيخ إبراهيم بن يوسف الفقيه.

قبيس، وعرض علي فكرة تعييني مدرساً، وقد كان فضيلته مديراً عاماً للمعارف بالمملكة، فأجبتة إلى طلبه وعينني مدرساً في مدينة البرك على ساحل البحر الأحمر.

■ من تذكرون من أساتذتكم وزملائكم ممن لا يزال ذكرهم وتأثيرهم لديكم؟

– أساتذتي ومشايخي المشهورون هم الذين ذكرتهم آنفاً، ولا زال ذكرهم وتأثيرهم في نفسي؛ لأنهم أعلام علم وعمل، وفي مقدمتهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وفضيلة الشيخ عبدالله بن محمد القرعاوي، والشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، أما زملائي الذين عرفتهم إبان دراستي فهم كثر، وأذكر منهم في الرياض الشيخ راشد ابن خنن، والشيخ عبداللطيف ابن شديد، والشيخ عبدالله أفلح الزبيدي، وأما زملائي الأوائل في بيش وصامطة في سنّي الدراسة في مدارس الشيخ عبدالله القرعاوي السلفية فهم الشيخ علي بن قاسم الفيقي والشيخ علي بن أحمد يزيد، والشيخ جبريل بن يحيى حكمي، والشيخ علي بن موسى دلاك، والشيخ عبدالله بن أحمد أبو عامرية،

والشيخ إبراهيم بن محمد الأعجم، والشيخ منصور البهلول، والشيخ حسين النجمي، والشيخ منصور بن محمد غانم، والشيخ الحسن العكيري، وأكثر هؤلاء عملوا في

الشيخ عبدالله القرعاوي والشيخ حافظ الحكمي هما من بدأت علي يديهما دراستي العلمية

■ نود أن تحدثونا عن منشآكم وتعليمكم؟

– نسبي: إبراهيم بن يوسف بن يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالله بن سهل الزهري القرشي: سنة الولادة عام ١٣٥٢هـ في مدينة أم الخشب من وادي بيش، نشأت في بيت علم وفضل، فقد كان أبائي وأجدادي فقهاء البلد وعلماءها وقضاتها، حفظت القرآن الكريم في الكتاتيب التي بدأت الدراسة بها عام ١٣٦١هـ، وفي عام ١٣٦٣هـ التحقت بمدارس الشيخ عبدالله بن محمد القرعاوي السلفية، وهو شيخي الأول، وشيخي الثاني هو فضيلة الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، وقد بدأت على يديهما دراستي العلمية، وحفظت عليهما عدداً من المتون في الفرائض والحديث والتوحيد والعقيدة والنحو والصرف والمصطلح والتفسير والفقه، وحصلت في ذلك على إجازة، وفي عام ١٣٧٠هـ سافرت إلى الرياض لطلب لعلم، فتلقيت على يد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وعلى فضيلة الشيخ عبداللطيف بن إبراهيم آل الشيخ، ولكن لم تكن هناك إقامة طويلة، فقد طلبت من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم العودة إلى بلدي لظروف صحية فأجابني إلى ذلك – رحمه

الله – وحملني على البريد إلى مكة، وذلك في عام ١٣٧١هـ وعندما وصلت إلى مكة التقيت بفضيلة الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع في منزله بجبل أبي

## الشيخ/ إبراهيم بن يوسف الفقيه

الذكي الحاذق يستلهم فكره وجهده للتعامل مع الحوادث الطارئة بالحلم والرفق واللين، والمعالجة بالحكمة والأساليب الحسنة، وليس هناك شيء يصعب حله بالطرق الشرعية إذا فهم القاضي كيفية سير العمل في القضية، ولكل حادثة حديث، فما حصل في القضاء سلفاً قبل أربعين سنة أقل خطورة مما يحصل في العصر الحديث بسبب بسط الثروة المادية وتساوق كثير من الناس إليها بطرق غير مشروعة.

وكل قضية مهما كانت صعوبتها أو استجذت في مضمونها وشكلها يجب أن تعالج بحسب تطوراتها من واقع الشريعة الإسلامية التي تتناسب مع كل زمان ومكان، كل حادثة مهما كان وضعها لها حل موجود في الشريعة، وعلى القاضي الحاذق أن يستلهم فكره وفهمه لمعالجة الحدث مما هو متاح لديه من نصوص وفقه الشرع الإسلامي؛ لأن الشريعة لم تترك أمراً إلا وضعت له حلاً مناسباً بحكمتها وعدلها أياً كان نوعه في دنيا الناس.

■ ثورة الاتصالات ساهمت في نقل المعلومات القضائية، ألا ترون أنها ولدت الاتكالية وهجر المراجع وانعدام متابعة التعليمات، أم ترون أنها خدمت الساحة في العمل؟

- هذا سؤال مهم جداً يصور أحداث العصر ومستجداته في ساحة العمل، فنقل المعلومة القضائية عن طريق الاتصالات شيء آخر في حياة المجتمع، يساعد على الحيوية والانطلاقة المعلوماتية، أما الاتكالية وهجر المراجع وانعدام متابعة التعليمات فهو نوع من الخمول، وإذا ما جمعنا بين الأمرين فكل منهما مكمل للآخر، ومن أخذ بجانب منها وترك الآخر فقد أضاع الوقت وفقد فوائد البحث؛ لأن نقل المعلومة

القضائية والاهتمام بالمراجع ومتابعة التعليمات بلباقة وحذق وفهم لسير العمل الصحيح لا شك يخدم الساحة القضائية ثقافة وعلماً وتطوراً وشفافية، ولا يوجد ما يمنع أن

القضاء الشرعي، ومنهم من توفي ومنهم من لا يزال حياً.

■ حدثونا عن سيرتك العملية والأعمال التي مارستها؟  
- بدأت حياتي العملية مدرساً في المعارف بمدينة البرك - كما أسلفت - عام ١٣٧١هـ تحت رئاسة فضيلة الشيخ محمد بن عبدالعزيز آل مانه رحمه الله، وفي مدينة البرك في عام ١٣٧٣هـ التقيت بالشيخ عبدالمك بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - وهو في طريقه إلى منطقة جازان لتعيين هيئات دينية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولمعرفتي به سابقاً في الرياض إبان دراستي هناك طلبت منه تعييني في بيث لأكون إلى جانب والدي، فقبل مني ووافق على تعييني في مقر إقامة والدي في بيث، ثم استقلت من وظيفة التدريس وباشرت عملي في الهيئات الدينية عضواً، وبقيت مزاوياً لهذا العمل إلى عام ١٣٨٣هـ ثم صدر قرار من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتعييني قاضياً في محكمة بللمسر وبلحمر السراة، وفي عام ١٣٨٥هـ انتقلت إلى محكمة رجال ألمع في تهامة عسير إلى عام ١٣٩١هـ ثم انتقلت في ذلك العام إلى محكمة المضمة ببلاد قحطان وبقيت هناك إلى عام ١٣٩٤هـ، وهو العام الذي فيه انتقلت إلى محكمة صبح بللمسر وبقيت فيها إلى عام ١٤١٠هـ ثم انتقلت إلى محكمة أبها برئاسة محاكم منطقة عسير، وقد بقيت عضواً قضائياً إلى عام ١٤١٦هـ ثم أخلت على معاش التقاعد.

ولما للقضاء من أهمية وكثافة عملية لم تتمكن من عمل آخر خارج القضاء سوى بعض النشاطات الصحفية والكتابات التاريخية التي لا تزال تحت الطبع.

■ يعترض القضاء قضايا مستجدة ونوازل حادثة، كيف يمكن التعامل معها ومعالجتها بالوجه الشرعي؟

- قد يحدث من الأمور الطارئة ما يجعل القاضي في حيرة منه، لكن القاضي

الوزارة بمتابعة شخصية من وزيرها خطت خطوات رائعة في مجال الحاسب الآلي والاتصالات

يكون القضاء سباقاً إلى الاستفادة من كل ما تتيحه التقنيات الحديثة، سواء أكان في مجال الاتصالات أم الحاسب الآلي، ومن الملاحظ أن الوزارة بمتابعة شخصية من وزيرها قد خطت خطى

رائعة في هذا المجال؛ لأن التحديث أمر مهم في هذا العصر والأخذ بما لا يتعارض مع دين الإسلام أولى من تركه. ■ تكثيف الحلقات العلمية ودورات فن التعامل مع الخصوم والمراجعين وإيجاد إدارة متابعة قضائية، ألا ترون أن هذه الأمور كفيلة بتحسين العلاقة والتعامل من بعض القضاة للخصوم والمراجعين، وكفيلة أيضاً بالقضاء على تأخر القاضي في بعض المحاكم، وتساهم في معالجة الجوانب السلوكية الأخرى؟

– تكثيف الحلقات العلمية، ثقافة شرعية يحث عليها ديننا الحنيف؛ لأنها من حلق الذكر التي تحفها الملائكة كما ورد في الحديث، أما دورات فن التعامل مع الخصوم فهذا شيء مهم جداً وهو مأخوذ من السياسة الشرعية في التعامل الشرعي، وإذا ما ورد ذلك في تكثيف الدورات في فن التعامل اكتسب القاضي زيادة في اللباقة والحدق وسعة الأفق؛ لأن بعض القضاة لا يكون في وسعه ما يقوم به القاضي الآخر من سياسة فن التعامل مع الخصوم والمراجعين، وقد لاحظنا إبان عملنا في القضاء استفزازاً من بعض الخصوم ليقع القاضي في الغضب والاندفاع، ولكن على القاضي في مثل هذا الموقف أن يفهم الحياة الاجتماعية ويتحلّى بالصبر والحلم والأناة ويتذكر سيرة من سبقه من الناجحين في القضاء مثل إياس بن معاوية وشريح والشعبي وشريك بن عبدالله الثوري وابن أبي شيرمة وغيرهم ممن ولي القضاء في هذه الأمة وسجل ذكرهم التاريخ، لذلك أرى أن تكثيف الوزارة للقاءات والدورات العلمية بصورة دورية وتشجع القضاة على حضورها لتبادل الرأي واكتساب المعرفة، وأما إيجاد إدارة متابعة قضائية فهذا لا شك

## دورات فن التعامل مع الخصوم شيء مهم جداً وهو مأخوذ من السياسة الشرعية في التعامل الشرعي

يساعد على تحسين سير العمل في تنظيم الوقت والشعور بالمسؤولية، ويكون حافزاً على الاهتمام وعدم التبرم من الدوام أو مقابلة الخصوم، ويستحسن أن تكون المتابعة بمعرفة تاريخ دخول المعاملة وتاريخ خروجها

ومعرفة أسباب تأخيرها، ولمصلحة الإنجاز يحبذ أن تطلب الوزارة من كل مكتب قضائي عدد جلسات كل قضية ومواعيدها ليتضح مدى مقدرة القاضي في الإنتاج العملي اليومي والشهري، ولكي تظهر الجوانب السلوكية للقضاء على الشوائب العملية، ولتتحقق ما لرجل القضاء من مكانة اجتماعية وحصانة شخصية، وعندما تتم المحافظة على هذه العوامل في العمل والمقابلة والإنجاز يكون الشعور في المجتمع أكثر رحابة واستيعاباً لدور القضاء في العدالة الشرعية.

■ كيف يمكن التخلص من عدم حضور الخصوم للمواعيد التي تحددها المحكمة والتي تؤثر في سير القضية وتعطل مصالح الآخرين وتؤخر قضاياهم؟

– هذه ظاهرة واقعة في المحاكم، ولكن الشريعة الإسلامية والنظم والتعليمات الحكومية كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، فإذا ما انتهى الموعد للمماطل بعد تحديد الزمن وضبطه بدفتر القضايا الحقوقية أو الجنائية أو الإنهائية – بحسب وضع القضية – فإن كان مدعياً فالمدعي إذا سكت تُرك، وإذا كان مدعى عليه فإن على فضيلة ناظر الدعوى الاستمرار في الدعوى، فإذا ظهر الحق مع المدعى عليه أصدر الحكم بالإيجاب الشرعي في القضية، ويرفع إلى محكمة التمييز، ويبقى الطرف الثاني على دعواه متى شاء، وإذا اتضح أن أحد الخصمين متلاعب في دعواه فللقاضي تأديبه بما يردعه عن تلاعبه بما يراه مناسباً، وهذا ما نص عليه أهل العلم، وإذا ما تم ذلك فلن يحصل تأثير في سير القضية ولا في مصالح الآخرين، وكل ما ذكر يعود إلى جدية القاضي وحرمة وسياسته وقوة إنجازه.

دفعه أن يوضح معالم القضية من حيث الأسباب والأدلة، فيكون متعاوناً مع القضاء لحل الخلاف، كما أن على المحامي ألا يتأبط القضية قبل دراستها ومعرفة حقيقتها، وعليه الاتصال بالطرف الآخر

لإشعاره بالدعوى وفهم ما لديه ليتمكن من الصلح والوفاق بين الطرفين قبل الوصول إلى المحكمة، وإذا ما ظهر له خطأ موكله أو تحيله من واقع مستنداته فعليه منعه وعدم قبول توكليه؛ لأن المحامي يعتبر مساعداً للقاضي في إيجاد طريق لحل النزاع وإعطاء كل ذي حق حقه، كما أن على المحامي الشرعي أن يكون حادقاً لبقاً مؤدباً عالماً بالقواعد الشرعية، وعلى القاضي أيضاً أن يقيم موقف المحامي وأن يراه مساعداً أميناً في عمله ما لم يظهر منه خلاف ذلك. وأرى أن ينظر في موضوع كل محام سبق أن أعطي تأهيلاً من المحاكم الشرعية ولم يسبق له خدمة قضائية بأن يوضع له اختبار يحدد بكيفية خاصة بأساليب المحاماة، وكيفية التعامل في الخصومة القضائية.

■ من خلال عملكم في مهنة المحاماة خاصة بعد التنظيم الجديد، حبذا أن تطلعونا على الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت من خلال تعاملكم مع هذه المهنة، وما الحلول المناسبة في رأيكم؟

– التنظيم الجديد للمحاماة أداة جيدة تنظم كيفية سير العمل في هذه المهنة، ولما في هذا التنظيم من الدقة والشفافية، إلا أن بعض المحامين لا يدرك مفهومه؛ لأن من إيجابيات المحاماة الدفاع عن المظلوم لإظهار الحق وإزهاق الباطل، والتعاون مع القضاء بالطرق الصحيحة التي تحسم الخلاف، وتقطع عوامل النزاع، أما السلبيات التي يتخذها بعض المحامين سبيلاً للسعي وراء المادة وعمل الشعارات والدعايات المسترعية للانتباه أو التغلب في الدعاوى، للظهور بالمكانة المرموقة أمام المجتمع، فمن الصعب أن تجعل لهذا الأمر حلاً مناسباً، ما لم يكن هناك

## المحامي يساهم في حل النزاع وإنهاء الخلاف ويعد مساعداً للقاضي ما لم يظهر له غير ذلك

■ لماذا لا يتم النظر في حلّ التعامل وحرّمته قبل السير في القضية المالية والعمالية حتى يبتعد القاضي عن الوقوع في الشبهات كغسل الأموال والقروض الربوية؟

– النظر في حلّ التعامل

وحرّمته أمر واضح في شريعة الإسلام والنظر فيهما يحتاج إلى من لديه علم بقواعد الشريعة الإسلامية وأصولها، فإذا ظهر ذلك قبل السير في القضية فلعل عمل من العاملين جهة مختصة، أما إذا دخلت القضية على القاضي بطريقة الشبهة واتضح له عدم الاختصاص وأنها من القضايا العمالية أو القضايا المحذور النظر فيها من حيث القضاء الشرعي فعلى فضيلته أن يوضح معالم القضية التي ظهرت له من واقع دراستها، ويحيل كل قضية إلى جهتها بحسب النظم والتعليمات الصادرة فيها؛ لأن قضايا الشبهات قد لا يتبين أمرها إلا بعد دراستها ومعرفة ما تنطبق عليه من الناحية الشرعية.

■ المحاماة دعامة للقضاء وتيسير لأمر المتقاضين، فهل هناك تباين بين العاملين أم أن كلاً منهما مكمل للآخر ومتمم له؟

– المحاماة عنصر مهم في حياة المجتمع ومساعد

لل قضاء الشرعي في الفصل بين المتقاضين، ويساهم في حل النزاع وإنهاء الخلاف؛ لما في ذلك من تحقيق واقع الدعوى أمام القضاء إذا ما صاحب الإخلاص ثقافة المحامي وعلمه وفهمه لقواعد الشريعة الإسلامية، لأن كثيراً من الناس قد يجهل الدعوى أو الدفع فيضيع منه الحق المطلوب، والقاضي ليس له سوى ما ظهر من الجانبين، فيحكم بنحو مما يسمع كما في الحديث الشريف: «لعل أحدكم أن يكون أظن بحجته من الآخر فأحكم له بنحو مما أسمع» أو كما قال صلى الله عليه وسلم، وعندما يكون المحامي عالماً بأصول الشريعة سالماً من هوى النفس المادي والمعنوي استطاع في دعواه أو

المناسبة للتطوير والتحديث.

■ النقلة النوعية والتطورات المحوطة التي شهدتها مجلة العدل مؤخراً مواكبةً في ذلك النهضة العصرية التي تعيشها الوزارة في ظل الإعلامي الراهن، كيف ترون ذلك؟

– مجلة العدل مجلة علمية فقهية ثقافية اجتماعية قضائية تعنى بشؤون القضاء والقضاة، اشتملت في منهجها على جميع الأصول المفيدة علمياً ودعواً، وهي في قالبها من أهم المصادر الشرعية على مستوى العالم، وبطابعها العلمي تنسجم مع اسمها «مجلة العدل» في ظل الإعلامي الراهن، وإن وزارة العدل جديرة بإصدار هذه المجلة من واقع المراجع العلمية، وهذا مما يوجب الشكر والتقدير لمصريها والقائمين عليها، وفي مقدمتهم معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المقدم مجلة العدل الرائدة في العصر الحديث وفي الزمن المناسب لإظهار المكانة العلمية الشرعية، إلى جانب النقلة النوعية في التطور العالمي المحوظ، وأحب أن أرى هذه المجلة الرائدة في كل يد طالب علم؛ لأنها منهل علمي خصب متجدد، وحتى تتحقق هذه الأمنية فإن على إدارة المجلة أن تصدر نسخة إلكترونية على الشبكة العنكبوتية حتى تكون في متناول الجميع للاستفادة من بحثها العلمي.

■ هل من كلمة أو رأي تحبون ختم اللقاء به؟

– كلمتي الأخيرة هي الشكر والتقدير لإدارة المجلة التي أتاحت لنا هذا اللقاء المبارك الذي حاز تذكيري بوزارة العدل مرجعي سلفاً في القضاء الشرعي أكثر من ثلاث وثلاثين سنة، ولا زلت أحمل خالص المحبة والتقدير لهذه الوزارة والقائمين عليها، وعلى رأسهم معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ العامل المخلص في ظل الدولة السعودية الرشيدة، وختاماً أسأل الله العون والتوفيق للجميع لمتابعة هذه الجهود الطيبة المباركة، إنه سميع مجيب.

**بلغت وزارة العدل في هذا العهد إلى ما يواكب الحضارة في العصر الحديث أخذاً بالتقنية الحديثة**

متابعة من إدارة المحاماة بطريقة توصل إليها المعلومة الكاملة عن المحامي لمعرفة سلوكه وتصرفه كما هو في القضاء حالياً؛ لأن تأديب المحامي لا يكون عن طريق خطئه عند المقاضاة فحسب بل يكون عن طريق تشويبه السمعة للمهنة بأي عمل يخل بأمانة المهنة المؤتمن عليها. ■ ما مدى نظرة المحامي لتطبيق الأنظمة العدلية وتفعيلها؟ – الأنظمة العدلية دستور إيجابي مستمد من أصول الشريعة الإسلامية، وتطبيق الأنظمة أمر واجب لا جدال فيه؛ لأنه عبارة عن أعمال خدمية لحفظ حقوق الإنسان، وتفعيلها في قضايا المجتمع يعطي انضباطاً متكاملًا إذا ما حصل تعاون على تطبيق فقراته ممن في حكم المسؤولية حتى يشعر كل فرد بمشروعية هذا النظام وحرمة في المجتمع.

■ التقنية والمنشأة الحديثة عاملان مهمان في تهيئة القاضي وتسهيل مهمته، فما رأيكم فيما حققته وزارة العدل مؤخراً في هذا الجانب، وهل وصل إلى التطلع المنشود؟

– وزارة العدل بمفهومها ومنطوقها هي العنصر الأساسي لتطبيق القواعد الشرعية التي قامت عليها الدولة السعودية، وهي جديرة بالتقنية والمنشأة الحديثة لما لوزارة العدل من أهمية دينية عالمية، ولا شك أن ما قامت به وزارة العدل في هذين المجالين ساهم بشكل ملحوظ في تهيئة القاضي وتسهيل مهمته القضائية؛ لأن القضاء الشرعي من أهم العوامل في الحياة البشرية، ويجب التركيز على كل ما يهدف إلى سمو بالقضاء الشرعي، وأنا ممن عايش القضاء في المملكة العربية أكثر من ثلاث وثلاثين سنة وقد شاهدت مراحل القضاء الشرعي وهي تسير عاماً بعد عام إلى الأمام بخطى حثيثة إلى ما تطمئن إليه النفس، وقد بلغت وزارة العدل في هذا العهد إلى ما يواكب الحضارة في العصر الحديث، أخذاً بالتقنية الحديثة في إيجاد المنشأة